



## مصرف الإمارات المركزي وشركة سي. أي. بي. أس الصينية يوقعان مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون في المدفوعات عبر الحدود بين الإمارات والصين

أبوظبي (19 يونيو 2025): وقّع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وشركة سي. أي. بي. أس المحدودة، المشغلة لنظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود في الصين (سي. أي. بي. أس -CIPS)، مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير التعاون المشترك في مجال أنظمة الدفع، مما يعزز كفاءة المدفوعات العابرة للحدود بين دولة الإمارات وجمهورية الصين.

وقّع مذكرة التفاهم، سعادة سيف الظاهري، مساعد محافظ المصرف المركزي لقطاع العمليات المصرفية والخدمات المساندة، والسيد اكسيانغ يانغ ويو، نائب رئيس شركة سي. أي. بي. أس المحدودة، وذلك بحضور عدد من كبار المسؤولين من الطرفين.

بموجب مذكرة التفاهم، سيتعاون الطرفان في تصميم وإطلاق مبادرات تُعزز من استخدام البنية التحتية للمدفوعات الخاصة بهما لإجراء المعاملات عبر الحدود بين البلدين بطريقة أكثر سلاسة وفعالية من حيث التكلفة. كما سيعمل الطرفان على تطوير وتعزيز تعاونهما في مجال إدارة المخاطر والامتثال، وذلك من خلال تبادل الخبرات لتحسين أمن وسلامة ومتانة واستقرار البنى التحتية للمدفوعات عبر الحدود.

تعليقاً على توقيع مذكرة التفاهم، قال سعادة سيف الظاهري، مساعد محافظ المصرف المركزي لقطاع العمليات المصرفية والخدمات المساندة: "تأتي مذكرة التفاهم في إطار دعم جهود البلدين الرامية إلى تطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية، وتعزيز التعاون المالي والتجاري والاستثماري بما يحقق رؤية القيادة الرشيدة. نتطلع إلى مواكبة آخر التطورات في مجال المدفوعات، والاستفادة من التكنولوجيا والابتكار من أجل زيادة النمو الاقتصادي والتجاري، وتطوير قطاع الخدمات المالية في الدولتين، بالإضافة إلى إيجاد حلول مالية مبتكرة لتسوية المدفوعات عبر الحدود، وتسهيل المعاملات وتخفيض تكاليفها، وبالتالي توسيع الآفاق الواعدة لفرص التنمية المستدامة وتحقيق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين."

بدوره، قال السيد اكسيا نغيانغ وي نائب رئيس شركة سي. أي. بي. أس المحدودة: "يتيح التعاون بين شركتنا ومصرف الإمارات المركزي فرصاً واسعة لتطوير علاقات البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية والمصرفية. تعكس مذكرة التفاهم الرغبة المشتركة في توطيد علاقات التعاون وتبادل الخبرات، والاستفادة من التطور الرقمي في تيسير معالجة وتسوية المعاملات المالية عبر الحدود بين البلدين بشكل أكثر سلاسة وفعالية، وتمكين المتعاملين أصحاب المصلحة من الوصول الى خدمات الدفع بكل سهولة، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة، و دعم ازدهار اقتصادات البلدين."

-انتهى-